

أثر الثورة على الدستور والعلاقات الدولية

(ثورة ٢٥ يناير في مصر نموذجا)

شيماء علي سالم

مدرس مساعد/المعهد التقني

نينوى/ الجامعة التقنية الشمالية

alisalem962@yahoo.com

د. شيماء عبد الستار الليلة

مدرس/ كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل

Saad_albazaz@yahoo.com

تاريخ قبول النشر ٢٠١٨/٨/٥

تاريخ استلام البحث ٢٠١٨/٥/٨

مستخلص البحث

ان نجاح الثورة ليس هو النتيجة الحتمية لإلغاء الوثيقة الدستورية . ذلك ان الارادة الشعبية قد تتجه الى تعطيل العمل بنصوص الدستور القائم لحين استقرار الاوضاع التي تمر بها الدولة ثم يصار الى الغاءه لكي ينسجم مع الاوضاع الجديدة كنتيجة للثورة . وخير دليل على ذلك ثورة ٢٥ / يناير اذ كان لها اثرا معطلا لبعض نصوص دستور ١٩٧١ -ولاسيما تلك المتعلقة بأمر الحكم - خلال المرحلة الانتقالية والتي انتهت بوضع دستور جديد للبلاد.

اما فيما يخص اثر الثورة على العلاقات الدولية فيمكن القول بان طبيعة العلاقات الثنائية بين اي دولتين لا تكون مرتبطة بالنظام السياسي القائم وإنما تحكمها العلاقات والمصالح الاستراتيجية القائمة بينهما . وهذا ما ينطبق على ثورة ٢٥ / يناير رغم ان هذه العلاقات شهدت نوعا من الترقب في بدء الثورة بيد انها عادت الى طبيعتها وذلك يتجلى لنا في العلاقات الثنائية المصرية - الأمريكية ، وكذلك اتفاقية السلام المعقودة بين مصر وإسرائيل .

الكلمات المفتاحية : الثورة ، الدستور ، ثورة ٢٥ / يناير .

The Impact of Revolution on Constitution and International Relations (The January 25 revolution in Egypt is as a case study)

Dr.Shaimaa A. Al-layla
Lecturer/College of Political science
University of Mosul

Shaimaa ali salim
A. Lecturer/ Northern
Technical University

Abstract

The success of revolution is not the inevitable result of the abolition of the constitutional document .The popular may lead to the disruption of the existing constitution until the stability of the situation in which the state passes and then it is canceled in order to be in line with the new situation as a result of the revolution . The best evidence of this is the revolution of 25 /January as it had an impact on some of the provisions of the 1971 constitution – especially those related to matters of governance – during the transitional period, which ended with the establishment of a new constitution for the country .

As for the impact of revolution on international relations , it can be said that the nature of bilateral relations between two states is not related to the existing political system , but rather is governed by the existing strategic relations and interests .This is true of the 25/ January revolution , although these relations witnessed a kind of anticipation at the beginning of the revolution , but they returned to normal as reflected in the Egyptian -American bilateral relations , as well as the peace agreement between Egypt and Israel .

Keywords: The revolution , Constitution , Revolution of 25 / January .

المقدمة

الدستور من الناحية القانونية هو القانون الاعلى للدولة والذي يتضمن القواعد الاساسية التي تحكم علاقات الدولة الداخلية وعلاقات السلطات ببعضها ودور كل سلطة وعلاقة الافراد بالسلطة ، ولما كانت ظروف كل دولة لا بد وان يمسه التطور والتغيير كنتيجة حتمية لقانون التطور فانه يكون من الصعوبة بمكان التسليم بصفة الدوام لأي دستور من الدساتير ، اذ من غير المعقول ان يستمر العمل بدستور ما اذا ما حدثت تغييرات جذرية وتحولات عميقة في بنیان المجتمع فهنا تقتضي الظروف تغييره واستبداله باخر يكون اكثر استجابة للإرادة الشعبية واكثر تعبيراً عن المتغيرات والتحولات الحاصلة في المجتمع . وهذه النهاية اما ان تكون عادية او رسمية بواسطة هيئة مؤسسة او غير عادية - فعلية - عن طريق الثورة . بيد ان اثر الثورة لا يقتصر على الدساتير القائمة بل انه يتعداها الى علاقات الدول سواء الاقليمية منها أم الدولية والتي يمكن عد المصالح الإستراتيجية لكل دولة هي المحرك الحقيقي لموقفها الذي ستخذه حيال الثورات القائمة . وبهذا الصدد انقسمت مواقف الدول بصدد ثورات الربيع العربي الى ثلاث فئات ، دول داعمة للثورات ، دول رافضة ودول محايدة .

اشكالية البحث : اذا كانت الثورة تعد وسيلة فعلية - اسلوب غير عادي - لإنهاء العمل بالدساتير والغاء احكامها سواء اكان بصورة كلية ام جزئية إلا ان ثمة اثار قانونية تترتب على نجاحها لعل ابرزها هو الاثر الملغي لأحكام الدستور فالإشكالية تدور حول الية هذا الالغاء ، بعبارة اخرى هل ينسحب هذا الالغاء الى كل نصوص الوثيقة الدستورية ؟ ام انه يقتصر على البعض منها ؟ هذا من جهة ، ومن جهة ثانية ان قيام الثورة في بلد ما يستتبع ردود افعال عديدة من الاوساط الاقليمية والدولية منها ما هو مؤيد للثورة ومنها ما هو معارض لها ، وتبعاً لهذه المواقف ومن خلالها يثار التساؤل عن طبيعة العلاقات

التي سوف تنشأ ما بين النظام الجديد وما بين الدول المؤيدة والمعارضة لهذه الثورات . بعبارة اخرى هل تختلف طبيعة العلاقات بعد قيام الثورة أم لا ؟ وما هو المحدد لهذه العلاقات ؟ كل هذه التساؤلات سنحاول الاجابة عنها في خضم بحثنا هذا .

اهداف البحث :- يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على جملة من المسائل التي من خلالها نستطيع ان نحدد اثر الثورة على الدستور . وتناولنا الدستور المصري انموذجا لعملية التغيير الذي يمكن ان يعتري الوثيقة الدستورية كأثر للثورة . فضلا عن طبيعة العلاقات ومدى تأثرها بالثورة . وهل هي مرتبطة بالأنظمة السياسية القائمة ؟ ام ان المصالح الاستراتيجية للدول في المنطقة هي العامل الاول والأساسي لتحديد طبيعة علاقة النظام السياسي الجديد وليد الثورة مع حلفائه الإستراتيجيين .

فرضية البحث :- ان بقاء أي وثيقة دستورية رهن بمدى مسابقتها للمستجدات التي تطرأ في حياة المجتمع ، فاذا ما عجزت عن ذلك فهنا لابد من الغائها واستبدالها بغيرها سواء كان ذلك بصورة كلية أم اقتصر على البعض من نصوصها . كذلك فأن المصالح الاستراتيجية للدول الفاعلة في المجتمع الدولي لا ترتبط بنظام حكم معين وإنما بمدى توافق هذا النظام الجديد مع مصالحها .

منهجية البحث :- اعتمدنا في بحثنا هذا على العديد من المناهج منها المنهج التاريخي في بيان ابرز ما جرى من احداث في خضم الثورة المصرية ، والمنهج التحليلي لتحليل ابرز النصوص القانونية التي تم وضعها عقب الثورة وما تمثله من تغيير طراً على الوثيقة الدستورية ، فضلا عن تحليل لأبرز الاسباب الكامنة وراء هذه الثورة ، وتحليل لعلاقات مصر الدولية وما طرأ عليها من تغيير عقب الثورة .

هيكلية البحث

المطلب الاول :- التعريف بالثورة وأسبابها

الفرع الاول :- تعريف الثورة

الفرع الثاني :- التكييف القانوني لأحداث ٢٥ يناير في مصر

الفرع الثالث :- اسباب ثورة ٢٥ / يناير

المطلب الثاني :- موقف الفقه الدستوري من الغاء الثورة للدستور

الفرع الاول :- الثورة تلغي الدستور بأكمله

الفرع الثاني :- الثورة لا تلغي الدستور

الفرع الثالث :- الغاء الدستور يتوقف على طبيعة اهداف الثورة

الفرع الرابع :- اثر ثورة ٢٥ /يناير على دستور ١٩٧١

المطلب الثالث :- اثر ثورة ٢٥ يناير على علاقات مصر الدولية

الفرع الاول :- العلاقات المصرية الامريكية وثورة ٢٥ يناير

الفرع الثاني :- العلاقات المصرية الاسرائيلية وثورة ٢٥ يناير

المطلب الاول

التعريف بالثورة وأسبابها

لقد عرفت المجتمعات الانسانية منذ القدم الثورات لكن مفهوم الثورة في ظل تلك المجتمعات يختلف بشكل كبير عن مفهوم الثورات في عصرنا الحاضر، ذلك ان مفهوم الثورات في السابق كان ينطوي على تعبير عن رغبة لجماعة من الناس بالوصول الى السلطة اما لتعطشها إليها رغبة بالمنصب او لإرضاء حاجة اجتماعية معينة ، اما في عصرنا الحاضر فان للثورة مدلولاً اخر ينبع من ارادة الشعب في غالبيته ورغبته في التغيير لاسيما الطبقات المسحوقة منه ويحمل في طياته إرادة هادفة وبناءه^(١).

سنحاول في خضم هذا المطلب بحث مفهوم الثورة وذلك من خلال كشف ابرز التعاريف التي اتى بها الفقهاء للثورة وذلك من خلال الفرع الاول . اما الفرع الثاني فخصصناه لتمييز الثورة عن الانقلاب . في حين خصصنا الفرع الثالث لبيان اسباب ثورة ٢٥ / يناير مدار بحثنا .

الفرع الاول: مفهوم الثورة^(٢)

لقد اورد الكتاب تعاريف عديدة للثورة منها تعريفها على انها حركة شعبية تستند الى مجموع الشعب أو الى غالبيته وتعتمد على قوتها لتهدم بها النظام القائم من جذوره وتبني نظاماً جديداً على اسس جديدة^(٣).

وعرفت ايضا على انها ظاهرة قانونية جديدة تريد ان تستقر كأساس للنظام القانوني المقبل...الهدف من الثورة هو تغيير النظام الدستوري القائم^(٤).

ومما يؤخذ على التعريفين السابقين ان هدف القائمين بالثورة قد يكون ابتداءً هو السيطرة على نظام الحكم والاستحواذ عليه . اذ انهم قد يحملون ذات الفكرة القانونية القائمة ، ولن يدخلوا اي تعديل أو تغيير عليها .

وعرفت الثورة ايضا بأن من يقوم بها هو الشعب - بعد اقتناع - من اجل احداث تغيير شامل في المجتمع وإحلال تيارات سياسية وطنية محل التيارات السياسية التي اثبتت فشلها في تحقيق امال الجماهير^(٥) .

وبعبارة اخرى فان الثورة لكي تقوم لابد ان يسبقها اعداد فكري يقوم به اشخاص يمكن القول بانهم صفوة المجتمع ويستطيعون التأثير في بقيه افراد الشعب ولكي يستطيعون النجاح في هذا التأثير لابد ان يكون هدفهم من القيام بالثورة من اجل مصالح الشعب ومن اجل مثل عليا يسعون الى تحقيقها^(٦) .

بعد هذا الاستعراض الموجز لأبرز التعاريف التي تناولت الثورة يمكننا تعريف الثورة بأنها قوة الارادة الشعبية التي يفجرها القهر والاستبداد والتخلف ، تتبع من صميم الامة وتهدف الى ايجاد تغييرات جذرية في اسس السلطة وموقفها من مختلف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع . ووفقا للمعنى المتقدم للثورة ثمة سائل يسأل هل ان ما حدث في مصر ثورة او انقلاب ؟ هذا ما سنبينه في الفرع الثاني

الفرع الثاني: التكييف القانوني لأحداث ٢٥ يناير في مصر

يتداخل مفهوم الثورة مع مفهوم اخر في الادب السياسي ألا وهو الانقلاب . فالانقلاب : حركة محدودة النطاق يقوم بها نفر قليل من الشعب مستندا لا الى قوة الشعب ولكن الى بعض القوى الحكومية القائمة مثل قوة الجيش أو الشرطة . والانقلاب يهدف الى مجرد الاستيلاء على السلطة لصالح القائمين به وبإتمام عملية الاستيلاء على اداة الحكم تنتهي الحركة الانقلابية^(٧) .

وبالمقارنة بين تعريف الثورة Revolution وتعريف الانقلاب Coup-d

يتضح لنا ان الثورة تتميز عن الانقلاب بفارقين اساسيين يتمثلان بالاتي^(٨) : -

الأول: - مصدر القوى في الحركة السياسية فإذا كان الشعب هو صاحب هذه الحركة كنا امام ثورة اما ان كان صاحب الحركة هيئة معينة بالسلطة الحاكمة من اجل الاستحواذ بالسلطة لنفسها كنا امام انقلاب . فلا مجال للمقارنة بين الرأي العام للشعب وبين فئة قليلة منه .

الثاني: - من حيث هدف كل منهما فإذا كانت الحركة تهدف الى إيجاد تغييرات جذرية في الاسس التي يقوم عليها المجتمع كنا امام ثورة ، اما مجرد التغيير في شخص الحاكم او الحكومة دون اجراء تغييرات جذرية في اسس المجتمع فان هذه الحركة لا تعدو ان تكون انقلاباً.

ويمكن القول ان المعيار السليم للتكيف القانوني لأحداث ٢٥ يناير في

مصر يكون فيما ستؤول اليه الامور لاحقا وذلك من خلال قدرة ايا منهما - الثورة او الانقلاب - على احداث تغييرات جذرية نوعية في المجتمع سواء على المستوى المادي - التنمية والاقتصاد - ام المعنوي من خلال قيام نظام سياسي جديد - انتقال السلطة الى طبقة اجتماعية اخرى - ام على مستوى منظومة القيم الاجتماعية السائدة في اي مجتمع ، وذلك من خلال العمل على تكريس قيم اجتماعية جديدة . ووفقا لرأينا انف الذكر فان ما حدث في ٢٥ / يناير ثورة بكل المقاييس حيث كانت الجماهير الغاضبة هي اداتها المحركة ، وأسفرت عن تولي جماعة الاخوان المسلمين للحكم في مصر بعد ازاحة الرئيس مبارك من السلطة وإحلال قيم جديدة في المجتمع نابعة من توجهاتهم الفكرية . إلا انهم انتهجوا اساليب دكتاتورية تقوم على اقصاء الاخر بهدف تمكين جماعتهم من الاستئثار بالحكم في البلاد .

اما ما حدث في ٣٠ / يونيو ٢٠١٣ فهي ايضا ثورة وان كانت تحمل ملامح انقلاب عسكري . ذلك وان كان الشعب هو من قام بالدور الاكبر فيها عن طريق خروجه بالمظاهرات وبمختلف توجهاته وفي مختلف المدن

والمحافظات المصرية بيد ان النظام لم يسقط إلا بإجراء اتخذه الجيش فعزل الرئيس واحل غيره محله وذلك من خلال تولي وزير الدفاع وقائد الجيش انذاك رئاسة الجمهورية عن طريق الترشيح في الانتخابات . فثورة ٣٠ / يونيو والتي تحمل ملامح انقلاب عسكري تظهر بوادرها الان فمصر تسير على طريق التنمية عن طريق اقامة العديد من المشاريع الاقتصادية . وتم انتقال السلطة الى طبقة اجتماعية جديدة ، كما تم العمل على تكريس مفاهيم وقيم اجتماعية مغايرة لما كان سائدا قبل قيامها .

الفرع الثالث: اسباب ثورة ٢٥ / يناير

ثورة ٢٥ / يناير شأنها شأن بقية الثورات لها دوافعها ومحركاتها ، اذ لم تكن وليدة ساعتها أو فورة لغضب اني . لا بل انها كانت نتيجة لتراكم حراك سياسي وطني متعدد بدأ بالظهور مع بداية الانتفاضة الفلسطينية عام ٢٠٠٠ واستمرت الى ان توجت بما يسمى بالاحتجاجات الاجتماعية والتي بدأت مطلع ٢٠٠٦^(٩). فلم يكن المشهد التونسي وإحراق (البوعزيزي) نفسه غائبا عن المواطن المصري ونظامه الحاكم . ففي اعقاب نجاح هذه الثورة بدأ الناشطون المدنيون بما في ذلك الحركات الاحتجاجية - كحركة كفاية ، شباب ٦ ابريل ، الجمعية الوطنية للتغير - الاعداد لكي يكون ٢٥ / يناير موعدا للتظاهر والاحتجاج في عموم البلاد والذي يصادف عيد الشرطة المصرية . وتم هذا الاعداد سواء بتوزيع المنشورات أم الحشد لهذه التظاهرات عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي التي ساعدت على حشد وتعبئة الشعب ضد استبداد النظام^(١٠) وباعتقادنا ان هناك العديد من العوامل التي تؤدي الى سرعة انتشار الثورات وتوسعها وامتدادها ليس فقط في اطار الدولة الواحدة بل في اطار العديد من الدول في عصرنا الحاضر وخير شاهد على ذلك ثورات الوطن العربي في خضم ما يسمى بالربيع العربي فقد كان لوسائل الاتصال الحديثة - والثورة

المعلوماتية وتقنيات التواصل الحديثة وشبكات الانترنت والمدونات - دور كبير في هذه الثورات وذلك عن طريق التواصل بعيدا عن رقابة الحكومة ، كما انها ساهمت في تعميق الوعي السياسي لدى الجماهير وإدراك حقوقها وحقيقة انظمتها - واستمرت هذه التظاهرات في الميادين وساحات الاعتصام الى ان اسفرت عن تنحي الرئيس مبارك عن سدة الحكم في ١١ / ٢ / ٢٠١١ وتسلم المجلس الاعلى للقوات المسلحة ادارة شؤون البلاد خلال المرحلة الانتقالية^(١١) . فضلا عن العامل الخارجي ونجاح الثورة التونسية فقد كان لها وقع كبير على الشعب المصري ونظامه السياسي الذي ادرك فوراً ان دوره ات لا محاله لذلك لا بد له من اجراء اصلاحات سريعة وجذرية ، وهذا بالفعل ما حصل حيث ايقن الشعب المصري فور نجاح الثورة التونسية انه قادر على التغيير وان ما يعاينه الشعب التونسي من اضطهاد يعاينه الشعب المصري ولكن بشكل مضاعف .

هذا وتعددت مسببات ثورة ٢٥ / يناير إلا انه بالإمكان ردها الى سببين رئيسيين هما الاسباب السياسية والاسباب الاقتصادية والاجتماعية وهذا ما سنتناوله تباعا :-

اولا : الاسباب السياسية

لعل من اولى الاسباب التي دفعت الشعب المصري للقيام بثورة ٢٥ / يناير هي الاسباب السياسية والتي تمثلت بعدة مسائل لعل ابرزها هي :

١. اهدار الديمقراطية

حيث شاب انتخابات مجلس الشعب المصري والتي تمت في نهاية عام ٢٠١٠ شائبة التزوير . اذ انها اتت على خلاف حقيقة الواقع ، وذلك يبرز بشكل واضح من خلال نتائج هذه الانتخابات والتي حصل فيها الحزب الحاكم - الحزب الوطني الديمقراطي - على نسبة ٩٧٪ من مجموع اصوات الناخبين الامر الذي يعني تهميش دور المعارضة اذ لم يعد لها تمثيل يذكر في مجلس الشعب

الا بنسبة ضئيلة من المقاعد البرلمانية . اضعف الى ذلك تجاهل النظام الحاكم لأحكام القضاء والتي ذهبت الى ابطال نتائج بعض الدوائر الانتخابية^(١٢) .

٢. انتهاك الحريات

والذي تمثل باستمرار العمل بقانون الطوارئ رقم (١٦٢) لسنة ١٩٥٨^(١٣) . حيث تم بموجبه تعليق العديد من الحريات الدستورية ، وفرض الرقابة على وسائل الاعلام والاتصال وتقييد اي نشاط سياسي غير حكومي من ذلك عدم الترخيص بإنشاء اي تنظيم سياسي ، وكذلك حظر التجمعات والتظاهرات . كما يحق للحكومة بموجب هذا القانون ان تجزئ اي شخص بدون سبب ولأجل غير محدد ومن دون محاكمة ، ومن غير ان يكون له ابتداء حق الدفاع عن نفسه . بالنتيجة فان هذا القانون يتعارض مع ابسط اسس ومبادئ الحياة الديمقراطية . وكان من نتائج استمرار العمل به قيام الشعب بهذه الثورة^(١٤) . هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان انتهاك حقوق المواطنين من قبل عناصر الامن ولاسيما افراد الشرطة وامن الدولة تحت وطأة قانون الطوارئ مثل ايضا احد الاسباب الدافعة للثورة اذ اتسمت معاملة عناصر الامن للمواطنين بالسوء وانتهاكهم لحقوقهم الانسانية والتي لم تقتصر على القبض والحبس والتعذيب لا بل انها تعدتها في بعض الحالات الى القتل^(١٥) .

ورغم كل ذلك التضييق الامني الذي لم يكن الهدف منه حماية المواطنين والأمن القومي كما يدعي النظام بقدر ما هو حماية للنظام نفسه ولا ادل على ذلك من تفجير كنيسة القديسين في مدينة الاسكندرية ، والتي راح ضحيتها العديد من المواطنين الابرياء وكانت احد الاسباب التي دفعت الشعب للقيام بالثورة .

٣. التوريث السياسي للحكم

ينصرف معنى الفساد السياسي بصورة عامة الى اساءة استخدام السلطة العامة من قبل النخب الحاكمة لأهداف غير مشروعة كالرشوة ، الابتزاز ،

المحسوبية ، الاختلاس ومحاباة الأقارب^(١٦) . وتمثل ذلك في فساد أجهزة الحكم ولاسيما وزارة الداخلية ومحاولتهم تركيز السلطة بيد شخص واحد أو فئة قليلة تتولى مقاليد الحكم وبالتالي تمنع تداول السلطة . وبرز ذلك بشكل واضح في حكم الرئيس مبارك عن طريق احكام هيمنة النظام ونفوذه على مؤسسات الدولة بشكل عام لضمان استمراره في كرسي الرئاسة لأطول فترة . ومن جملة ما قاد اليه الفساد السياسي هو رفض تأسيس الجامعات ومنح رخص بناء المساجد والصحف لا على اساس قانوني موضوعي بحث وإنما على اساس الميول السياسية^(١٧) .

اضف الى ذلك ان النظام الحاكم عمد الى منع تداول السلطة من خلال محاولاته الواضحة لتوريث الحكم لنجله جمال مبارك وصرح بذلك في اواخر عام ٢٠١٠ بعد ان كان يلمح الى ذلك من خلال ما سمي "بالتوريث" والذي اشار انذاك الى المناورات الاعلامية والتشريعية الممهدة لتوليئه الرئاسة خلفا لأبيه الامر الذي لاقى احتجاجا شعبيا من قبل العديد من الحركات الاجتماعية التي نادى بالتغيير^(١٨) .

ثانيا :- الاسباب الاقتصادية والاجتماعية (العجز الاقتصادي)

السبب الثاني الدافع لقيام ثورة ٢٥ /يناير هو تردي المستوى الاقتصادي وتدهوره والذي انعكس بدوره سلبا على الواقع الاجتماعي للمواطن المصري . حيث تعد مصر ثاني اكبر دولة في الشرق الاوسط في عدد سكانها^(١٩) . وعدد السكان المتزايد ساهم بشكل فاعل في زيادة الفقر ، وهذا الامر شكل دافعا لإشراك كل اطياف المجتمع المصري في هذه الثورة حيث ان ٤٠ ٪ من سكان مصر يعيشون تحت خط الفقر - وذلك بموجب دراسة اجريت اواخر عام ٢٠١٠ - اي ان الدخل القومي للمواطن المصري يعادل ٢ دولار في اليوم الواحد ، مما ادى الى اعتماد غالبية افراد الشعب على السلع المدعومة . ولسوء الاحوال

الاقتصادية ارتباط وثيق بالعنف بصفة عامة سواء العنف الذي يصاحب الثورات ام الانقلاب أم العنف الذي يؤدي الى نشوب الاضطرابات وأعمال العنف داخل الدولة^(٢٠) .

وقد بررت الحكومة قبل الثورة زيادة نسبة الفقر نتيجة للتضخم السكاني الامر الذي شكل عائقا حسب ما تدعيه الحكومة امام خطط التنمية - اي فشل سياسات الدولة في الاستعادة من الايدي العاملة - هذا الامر قاد الى زيادة نسبة البطالة وتفشيها خاصة بين حاملي الشهادة الجامعية ، وتضاعفت نسبة الفقر في نهاية ٢٠١٠ لتصل الى حوالي ٨٠ ٪ ، اصف الى ذلك تفشي الامية ومشاكل الاسكان كل ذلك بسبب التضخم السكاني. وهذا وان دل على شيء فانه يدل على سوء توزيع الدخول وتركيز الثروة بأيدي فئة قليلة من الافراد - رموز النظام وأتباعه - الذين يتحكمون في مصادر الثروات في حين يعيش غالبية افراد الشعب في فقر وفاقة وغير قادرين على توفير متطلبات معيشتهم في حين يعيش حكامهم بترف ونعيم غير مبالين بحال هؤلاء المستضعفون الذين ليس امامهم سبيل إلا الثورة للخلاص^(٢١) .

ختاما نخلص الى القول بان كل هذه الاسباب مجتمعة ادت الى خروج الشعب بثورة بغية اسقاط النظام الحاكم وتحقيق التغيير المنشود على مختلف الاصعدة .

وبعد ان انتهينا من بيان اسباب ثورة ٢٥ / يناير/ ٢٠١١ ننتقل الى بيان اثر هذه الثورة على الدستور المصري والذي هو احد محاور بحثنا .

المطلب الثاني

موقف الفقه الدستوري من الغاء الثورة للدستور

سنحاول في هذا المطلب تسليط الضوء عما إذا كان هناك أثر للثورة على النظام الدستوري وذلك بعد نجاحها ، لان فشل الثوار في اعتلاء سدة الحكم معناه بقاء الدستور ساري المفعول، ومحاكمتهم كخارجين عن القانون. لذا سنحاول بيان موقف الفقه الدستوري في مسألة إلغاء الثورة للدستور لنتمكن من بيان اثر ثورة ٢٥ / يناير على الدستور المصري وذلك في الفروع الآتية : -

الفرع الأول: الثورة تلغي الدستور القائم بأكمله

يرى أصحاب هذا الاتجاه - والذي يمثل غالبية الفقه الدستوري الفرنسي- إلى إن نجاح الثورة في إسقاط النظام القائم واستلامها للسلطة يؤدي إلى إلغاء الدستور تلقائياً دون الحاجة إلى ما يقرر هذا الإلغاء (السقوط). ويعللون ذلك باستحالة بقاء نصوص الدستور القائم وذلك لتعارض نظام الحكم الجديد الذي سعت الثورة لتقريره مع نظام الحكم الذي كان سائداً قبل قيامها والذي كان يتضمنه دستور ذلك العهد^(٢٢). بعبارة أخرى أصحاب هذا الاتجاه يرون بأن الثورة ما قامت إلا للقضاء على نظام سياسي ما وبالتالي فإن نتيجة هذا النجاح هو القضاء عليه وفقدانه لقوته الساندة ألا وهي الدستور^(٢٣).

هذا ولا يتطلب إنهاء الدستور في هذه الحالة إصدار تشريع أو إعلان يقرر هذا الإنهاء، وبالرغم من ذلك فقد يصدر إعلان بإلغاء الدستور القديم، أو قد يتضمن الدستور الجديد الذي يُوضع بعد الثورة نصاً يُشير إلى إلغاء الدستور القديم ووقف العمل بأحكامه. بيد أن هذا الإعلان لا يعدو أن يكون إلا إجراءً كاشفاً لحدث وقع وانتهى بقيام الثورة، لا مُنشئاً لوضع قانوني جديد ألا وهو إلغاء الدستور السابق^(٢٤). وباعتقادنا ان الاساس القانوني لهذا الانهاء للدستور هو نظرية العقد الاجتماعي التي ترى بان السيادة هي ملك للامة ومتى قررت هذه الامه الخروج على الدستور القائم والنظام السياسي وتغييره كان لها ذلك .

الفرع الثاني: الثورة لا تلغي الدستور

يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى إنه ليس لازماً أن يتم إلغاء الدستور فور قيام الثورة واستلامها للسلطة ، ويعلمون ذلك بان المحافظة على الدستور وصيانتته من عبث الحكام قد يكون هو الهدف الذي قامت الثورة من اجله، فالواقع العملي قد يتطلب الإبقاء على الدستور فترة معينة ثم يتم الإعلان بعد ذلك عن إلغائه^(٢٥). وينتهون إلى القول بأن الإعلان الذي يصدر عقب الثورة ليس منشأً لوضع جديد ذلك إنه يضع الأمور في نصابها الصحيح، ويوضح أهداف الثورة. ولذلك فلتحديد إلغاء الدستور من عدمه فإن أصحاب هذا الاتجاه يميزون بين حالتين وطبقاً لأهداف الثورة:-

الأولى:- إذا كان هدف الثورة متمثلاً بالقضاء على نظام حكم قائم، أي تهدف إلى إحلال بنية سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة - فكرة قانونية - لنظام قانوني جديد في المجتمع محل الفكرة القانونية القديمة التي كانت سائدة، ففي هذه الحالة فإن الدستور يتم إلغاؤه تلقائياً^(٢٦).

أما إذا كان هدف الثورة موجهاً للقضاء على الفساد سواء تمثل ذلك الفساد بأداة أم طريقة الحكم، فإن الدستور لا يلغى تلقائياً بمجرد نجاح الثورة إلا بعد تطور هدف الثورة من ثورة للقضاء على فساد أداة الحكم إلى ثورة ضد نظام الحكم^(٢٧).

الثانية:- ذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى ضرورة التمييز بهذا الشأن بين الحكومة الواقعية والحكومة الدستورية، فإذا ما تشكلت الحكومة الجديدة - بعد قيام الثورة - وفقاً لأحكام الدستور السابق فتعدوا الحكومة هنا حكومة دستورية^(٢٨). أما إذا لم يتم إتباع الإجراءات والأوضاع التي نص عليها الدستور السابق أي من دون احترام لتلك النصوص فتعد الحكومة واقعية أو فعلية^(٢٧). إذ تتميز هذه الحكومة بسمتين الأولى إنها حكومة وقتية ذلك إن توليها للسلطة لا

يعود أن يكون لفترة زمنية محدودة لحين تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها بعد وضع دستور جديد. أما السمة الثانية فتجسد بكونها حكومة تقوم على مبدأ تركيز السلطات حيث إنها تجمع في يدها السلطتين التشريعية والتنفيذية من دون أي فصل بينها. وذلك لخشية القائمين بالثورة من القيام بحركات ثورية مضادة^(٢٩).

ففي حالة الحكومة الدستورية لا يمكن القول بإلغاء الدستور عقب نجاح الثورة استناداً إلى إنها قد تشكلت طبقاً لإحكامه ولو حتى بصفة مؤقتة. إذ يتعين في هذه الحالة إلى صدور إعلان صريح بإلغاء الدستور. أما بالنسبة للحكومة الفعلية - واستناداً إلى أساس تشكيلها - يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى القول بإلغاء الدستور مباشرة بعد نجاح الثورة^(٣٠).

بيد إن ثمة سائل يسأل إذا تم إلغاء الدستور - سواء أكان عقب نجاح الثورة مباشرة أم تم إصدار إعلان بعد فترة من نجاح الثورة يبين إلغائه - فما هي النصوص الدستورية التي تكون محلاً للإلغاء كنتيجة لقيام الثورة بعبارة أخرى هل ينسحب هذا الإلغاء على كل نصوص الوثيقة الدستورية؟ أم إنه يقتصر على نصوص معينة بحيث لا يشمل الإلغاء نصوص أخرى؟ في الواقع إن الإجابة على هذا التساؤل تقودنا إلى بحث مسألة النصوص الموضوعية والنصوص الشكلية من جهة، والنصوص المتعلقة بحقوق الأفراد وحررياتهم من جهة أخرى وكالاتي:-

أولاً:- النصوص الموضوعية والنصوص الشكلية

عند البحث في أثر الثورة على الدستور تبرز لنا مشكلة النصوص الدستورية الموضوعية والنصوص الدستورية الشكلية. إذ إن هناك شبه إجماع بين الكتاب على إن النصوص التي تتناول النظام السياسي في الدولة والذي قامت الثورة ضده هي التي تلغى، أي إن أثر الثورة يقتصر على إلغاء

النصوص الدستورية الموضوعية دون النصوص الدستورية الشكلية ويعلون عدم إلغاء الأخيرة لأنها لا تتضمن في الأصل موضوعات دستورية. إذ إن الرغبة لدى واضعي الوثيقة الدستورية بإكسابها ثباتاً وقدسيتها كانت وراء إدراجها في صلب الدستور^(٣١). إذ يقتصر أثر الثورة على هذه النصوص بتجريدتها من صفتها الدستورية حيث تغدو قواعد قانونية عادية^(٣٢). وهذا ما يطلق عليه الفقه الفرنسي بنظرية (سحب الصفة الدستورية).

وبالرغم من تسليم الفقه الدستوري بهذه النظرية، إلا إنها شأنها شأن أي نظرية أخرى لم تسلم من النقد من قبل المعارضين لها إذ إنهم وجهوا إليها عدة انتقادات تمثلت بالآتي :

١. فقد ذهب البعض إلى إنه يصعب التمييز بين النصوص الدستورية الموضوعية والنصوص الدستورية شكلاً، ذلك إن الاختلاف قد يحصل في تحديد طبيعة بعض هذه النصوص ولاسيما الموضوعية منها، لأن معرفة هذه القواعد أو بالأحرى تحديد وضعها رهن باختلاف الزمان والمكان واختلاف الظروف المصاحبة لعملية الإلغاء^(٣٣).

٢. في حين ذهب جانب آخر من الكتاب إلى نقد هذه النظرية من جهتين :

الأولى :- إنها نظرية تحكيمية لعدم وجود معيار تدور حوله، ويعلون ذلك بأن المؤيدين لهذه النظرية لم يذهبوا إلى انسحاب أثرها على جميع النصوص الدستورية شكلاً بتجريدتها من الصفة الدستورية بل اقتصر تطبيقها على البعض من هذه النصوص، أي إن إلغائها من عدمه مرده إلى الظروف المحيطة والاعتبارات العملية، إذ هي وحدها من تحدد الأخذ بها من عدمه^(٣٤).

الثانية :- تمثلت في عدم قدرة أصحاب هذه النظرية على تبريرها في ظل إعلان القائمين بالثورة عن إلغاء الدستور. أي إنهم لم يميزوا بين حالتها الإلغاء الضمني والصریح للدستور، ذلك إنه إذا كان من الممكن تطبيق هذه النظرية في ظل

الإلغاء الضمني للدستور، فكيف يمكن تبريرها في حالة الإلغاء الصريح للدستور على اعتبار أن أثره ينصرف إلى جميع نصوص الدستور دون التفرقة بين نصٍ وآخر^(٣٥).

ونحن من جانبنا ليس مع نظرية سحب الصفة الدستورية عن النصوص الدستورية شكلاً لا موضوعاً وذلك للاعتبارات الآتية:-

١. في حالة إعلان القائمين بالثورة عن إلغاء الدستور السابق، فليس من المعقول القول ببقاء بعض نصوصه كقوانين عادية لأن معنى الإلغاء ينصرف إلى إنهاء العمل بالدساتير القائمة وبصورة كلية لأنها لم تعد ملائمة للواقع السائد.

٢. إن الإبقاء على بعض النصوص الدستورية بعد نزع هذه الصفة عنها لتغدو قواعد قانونية عادية على اعتبار أنها متوافقة مع تطلعات وأهداف الثورة الشعبية. أمراً يصعب تفسيره إذ ما هو المعيار الذي بالاستناد إليه يمكن تحديد ما هو متوافق مع أهداف الثورة - من نصوص الدستور - من عدمه ثم من يحدد ذلك ؟ هل هم الحكام الجدد؟ أم جمعية منتخبة؟.

ثانياً : النصوص المتعلقة بحقوق الأفراد وحررياتهم

يذهب معظم الكتاب إلى إن الأثر الملغي للدستور والمترتب على نجاح الثورة يجب أن لا ينسحب إلى النصوص الدستورية المتعلقة بحقوق الأفراد وحررياتهم . ويعلمون ذلك بأنه هذه الحقوق وتلك الحريات لا تتصل بنظام الحكم في الدولة ، كما أنها استقرت في الضمير الإنساني فأصبحت واجبة الاحترام والتقدير كونها أسمى من النصوص الوضعية ، لا بل إنها تعد دستوراً فوق الدساتير الوطنية لأنها تمثل بمجموعها ما يسمى بالدستور الاجتماعي^(٣٦) هذا من جانب .

من جانب آخر فإن النص على هذه الحقوق والحريات في ميثاق دولي هو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام ١٩٤٨ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يجعل الحقوق والحريات الأساسية مقررّة في نصوص دولية وفي مرتبة

أسمى من النصوص الدستورية الوطنية، وبذلك تغدو غير مرتبطة بوجود أو إلغاء الأخيرة^(٣٧). بالمحصلة النهائية ينتهي هذا الاتجاه إلى إن إلغاء الدستور كنتيجة لنجاح الثورة يجب ألا يترتب عليه المساس بالنصوص الدستورية المقررة لحقوق الأفراد وحياتهم العامة.

ونحن من جانبنا نرى إن كل ثورة تهدف إلى إحلال فكرة قانونية ومفاهيم جديدة محل الأفكار التي كانت سائدة في ظل النظام الذي قامت الثورة بالإطاحة به ، أي أنها تهدف إلى إحداث تغيير جذري في مختلف الأوضاع السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية. بالنتيجة فنحن نرى إن النصوص الدستورية المقررة لحقوق الأفراد وحياتهم تبقى قائمة بعد نجاح الثورة وخلال الفترة الانتقالية ما بين نجاح الثورة إلى حين إصدار دستور جديد للبلاد، وبالقدر الذي تكون فيه متفقة مع الأوضاع الجديدة وهذا ما يقرره الشعب. وعند إصدار دستور جديد للبلاد فلا مناص من إحلال مبادئ جديدة للحقوق والحرريات تتسجم مع التطور الحاصل في الأوضاع المحيطة من جهة ، ومع أهداف الثورة وتطلعاتها من جهة أخرى والفيصل في كل ذلك هو الشعب لأنه هو من سيستفتى على الدستور.

الفرع الثالث إلغاء الدستور يتوقف على طبيعة أهداف الثورة

يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى إن فعل الاستيلاء على السلطة بحد ذاته لا يلغي الدستور ، وإنما يتوقف إلغاء الدستور من عدمه على سبب قيام الثورة فضلا عن طبيعة الأهداف التي قامت من أجل تحقيقها . لذلك يفرق هذا الاتجاه بين ثلاث حالات تبعا لأهداف الثورة وكالاتي :

أولاً : إذا كان الهدف من القيام بالثورة هو رفض الشعب لكل الأوضاع التي كانت موجودة قبل الثورة- سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية- ففي هذه الحالة فإن نجاح الثورة يؤدي إلى إلغاء الدستور تلقائياً وبشكل كامل^(٣٨).

ثانياً : أما إذا تمثل هدف الثورة بالرفض لبعض الأمور السلبية، بعبارة ثانية رفض نسبي وليس كاملاً لما كان قبلها من أوضاع . حين ذاك فإن أثر الثورة لا ينسحب إلى إلغاء الدستور بالكامل ، بل يقتصر على إلغاء بعض الأحكام لاسيما المتقاطعة مع أهداف القائمين بها. بيد إن استمرار الثورة يجعلها تضيق بالوضع القانوني القديم ، لذا تسعى لإحلال آخر بديلاً له^(٣٩) .

ثالثاً : أما الحالة الأخيرة فيتمثل الهدف من القيام بالثورة هنا هو حماية الدستور والمحافظة عليه من عبث الحكام. أي إن القيام بالثورة في مثل هذه الحالة يعتبر أحد الوسائل لحماية وصيانة الدستور والمحافظة عليه ، فهنا يبقى الدستور السابق معمولاً به إلى أن يتم إلغاؤه بإصدار دستور جديد^(٤٠) .

وأياً كانت الآراء التي قيلت بصدد إلغاء الثورة للدستور من عدمه فنحن نرى أن المسألة مرهونة بالوضع الذي يسود عقب نجاح الثورة ، ومدى رضا الشعب عن ذلك ، إلا انه مما لا شك فيه إن الدستور السابق سوف يتم إلغاؤه لكي ينسجم مع المفردات الجديدة كنتيجة للثورة. إلا إن الأمر لا يخرج عن احتمالين وحسب ظروف كل دولة :

١ . فقد تتجه الإرادة الشعبية ابتداء متمثلة فيمن تقيمه الثورة لتصريف أمور البلاد (الحكومة الانتقالية) وإن اختلفت تسميته^(٤١) إلى استمرار العمل بالدستور القائم وتشكيل الحكومة الانتقالية وفقاً لإحكامه إلى حين إجراء الانتخابات التشريعية ووضع دستور جديد للبلاد. وهذا ما حدث فعلاً في تونس إذ تم تشكيل الحكومة وفق الدستور الذي كان سائداً قبل قيام الشعب التونسي بالثورة ، إلى أن تم انتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد.

أو قد تتجه الإرادة الشعبية إلى تعطيل العمل بإحكام الدستور ، وكما هو معلوم إن مفهوم التعطيل ينصرف إلى إيقاف العمل بإحكام الدستور لمدة معينة نتيجة لظروف طارئة تمر بها البلاد ، أي إن أحكامه باقية بيد إنها معطلة.

بعبارة أخرى إن الإرادة الشعبية اتجهت إلى إبقاء بعض أحكام الدستور ، وتعديل بعضها الآخر أي إن الدستور في هذه الحالة لم يلغى مباشرة فور نجاح الثوار في اعتلاء سدة الحكم .

وفي الحقيقة نحن نؤيد هذا الرأي إذ إنه من الممكن تعطيل العمل بإحكام الدستور القائم فيما يخص الأمور التي لا تتسجم مع تطلعات الشعب وأهداف الثورة ، واستمرار العمل بالنصوص الأخرى لغرض تشكيل الحكومة الانتقالية وإجراء انتخابات تشريعية شريطة أن لا تطول هذه المدة ، والاهم من ذلك تكليف لجنة من المختصين في وضع نصوص الدستور الجديد لعرضه على الاستفتاء الشعبي ، وحين ذاك سوف يتم إلغاء الدستور القديم نتيجة لإبداله بأخر يحل محله وينسجم مع تطلعات الشعب

الفرع الرابع : اثر ثورة ٢٥ / يناير على دستور ١٩٧١

لتدعيم وجهة نظرنا المتقدمة سوف نقوم بدراسة ثورة ٢٥/يناير/٢٠١١ التي قامت في جمهورية مصر العربية كحالة تطبيقية لعدم الغاء الدستور فور نجاح الثورة . إذ ان الإرادة الشعبية اتجهت الى تعديل بعض موادها وذلك الى حين اصدار دستور جديد للبلاد . وهذا ما حدث فعلاً في مصر إذ بادر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإصدار الإعلان الدستوري في ١٣ / ١٢ / ٢٠١١ والذي أشار فيه إلى تعطيل العمل بأحكام الدستور .

فعلى الرغم من نجاح هذه الثورة فيما قامت من اجله إلا وهو اسقاط النظام السياسي القائم ، إلا انها لم تكن مهياًة لبناء نظام سياسي جديد بشكل فوري عقب نجاحها ، إذ تولت المؤسسة العسكرية ممثلة بالمجلس الاعلى للقوات المسلحة ادارة شؤون البلاد خلال المرحلة الانتقالية^(٤). فهذا المجلس تولى شؤون البلاد خلافا لنصوص دستور ١٩٧١ التي تنظم السلطة في المواد (٨٢-٨٤)

وذلك في حالة خلو منصب رئيس الجمهورية والتي ليس فيها نقل السلطة الى المجلس العسكري.

وهذا ان دل على شيء فانه يدل على ان المجلس استند في توليه السلطة المؤقتة في البلاد على شرعية الثورة بعد الشعب مصدر السلطات ، وذلك وفقا للإعلان الدستوري الذي اصدره المجلس في ١٣ / ٢ / ٢٠١١ والذي اعلن فيه تولي حكم البلاد وذلك في البند الاول منه هذا من جهة.

ومن جهة ثانية تضمن الاعلان الدستوري ذاته الذي اصدره المجلس تشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور بغية عرضها على الاستفتاء الشعبي لإقرارها من عدمه . وبناءً على ذلك اصدر هذا المجلس القرار رقم (١) لسنة ٢٠١١ والمتضمن تشكيل لجنة لتتولى دراسة الغاء المادة (١٧٩) من دستور ١٩٧١ وتعديل المواد (٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٨ ، ٩٣ ، ٩٣ ، ١٣٩ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٨٩) وإضافة فقرة اخيرة الى المادة (١٨٩) ، ومادتين جديدتين الى الدستور هما (١٨٩) مكرر و(١٨٩) مكرر (١) . وذلك بغية ضمان ديمقراطية ونزاهة انتخابات رئيس الجمهورية ومجلسي الشعب والشورى - ذلك بدءاً من تعديل شروط الترشيح لرئاسة الجمهورية بموجب المادة ٧٥ وانتهاء بممارسة مجلس شورى الدولة مهامه بعد اعلان نتائج الاستفتاء بموجب المادة ١٨٩ مكرر (١) - بالنتيجة فإن الإرادة الشعبية لم تتجه نحو إلغاء الدستور ، وإنما تعديل بعض مواد - اي بقاء العمل بدستور ١٩٧١ فيما لا يتصل بأمر الحكم^(٤٣) - إلى حين إصدار دستور جديد للبلاد . ومما يدعم وجهة نظرنا هذه هو حكم محكمة القضاء الإداري المصري في الدعوى رقم (٢١٧٩٨) لسنة ٥٦ ق في حكمها الصادر في ١٣ / ٣ / ٢٠١١ والذي قضت فيه (...وانه لا محل في هذه الدعوى للقول بأن الدستور قد سقط بقوة الثورة ، وأنه ما كان للمجلس الأعلى للقوات المسلحة أن يصدر قراراً بتعديل بعض مواد الدستور دون اتخاذ إجراءات وضع

دستور كامل للبلاد.....ومن ناحية أخرى فإن ذلك القرار صدر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة بناءً على الثقة التي منح إياها من الثورة وبتأييد من الشعب لاتخاذ كافة القرارات والإجراءات اللازمة لتسيير أمور البلاد...). وبالفعل تم عرض هذه التعديلات على الشعب للاستفتاء عليها في ٢٠١١/٣/١٩ وأصدر على اثرها المجلس في ٢٠١١/٣/٣٠ اعلانا دستوريا تضمن التعديلات المستقتى عليها^(٤٤).

وأيا ما كانت الآراء حول اثر ثورة ٢٥/يناير/٢٠١١ على دستور ١٩٧١ المصري -بشأن سقوطه من عدمه بنجاح الثورة - والتي انقسمت الى اتجاهين: **الاتجاه الأول -** والذي ذهب اصحابه الى ان الدستور سقط بتولي المجلس الاعلى للقوات المسلحة للسلطة على خلاف ما نص عليه الدستور في المواد (٨٢-٨٤).

الاتجاه الثاني :- والذي ينتهي اصحابه الى ان دستور ١٩٧١ سقط بنجاح الثورة في اسقاط النظام القائم^(٤٥).

هذا وقد حسمت المحكمة الإدارية العليا هذه المسألة وذلك في حكمها الصادر بجلسة ١٧ / ٣ / ٢٠١١ في الطعون أرقام (٢٠٨٥٥ ، ٢٠٨٥٧ ، ٢٠٨٩٦) لسنة ٥٧ ق عليا بأنه (مع وقوف المحكمة على وجهة النظر المطروحة أمامها حول مدى سقوط الدستور ، فإن القول الفصل في هذا إنما مرده إلى الشعب مصدر السلطات والذي منح المجلس الأعلى للقوات المسلحة شرعية اعتلاء منصب الحكم في البلاد ، دون ان يسقط بعد ذلك الإعلان الدستوري الذي صدر عن هذا المجلس ونُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٣ / ٢ / ٢٠١١ والذي تضمن تسعة بنود تتصل جميعها بشؤون الحكم ومنها ما تضمنه البند ٦ من تشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور وتحديد قواعد الاستفتاء عليه من الشعب الأمر الذي يعني إن الشعب التفت عن تبني نظرية

سقوط الدستور مولىً إرادته شرط تعديل بعض موادّه خلال الفترة الانتقالية المحددة بالبند (٢) من ذلك الإعلان الدستوري... وجمعا بين بندي هذا الاعلان (٦/١) لا تكون ثمة ارادة شعبية اتجهت نحو سقوط الدستور بل تجسدت ارادته في تعطيل العمل بإحكامه وهو امر موقوف بطبيعته لا ينبغي وجوده وبقاء احكامه بما يجوز ان يكون محلا للتعديل من قبل الشعب صاحب السلطة الوحيدة في مثل هذا التعديل) .

بالمحصلة النهائية فان المحكمة الادارية العليا في مصر ووفقا لما تقدم انتهت الى ان الارادة الشعبية متمثلة بالمجلس الاعلى للقوات المسلحة اتجهت الى تعديل بعض نصوص دستور ١٩٧١ اي بقاء العمل بنصوص الدستور الاخرى غير المتعلقة بأمر الحكم ووفقا لما فصلناه سابقا ، اي ان ما حصل هو الغاء جزئي للدستور ، ولا ادل على ذلك من قيام المجلس العسكري بإصدار اعلانه الدستوري في ٣٠/٣/٢٠١١ والذي تضمن ٦٣ مادة مشتملا على اغلب التعديلات التي تم اقرارها في الاستفتاء الشعبي الذي تم اجراءه في ٢٠١١/٣/١٩ وهذا وان دل على شيء فانه يدل على رغبة المجلس في قيادة البلاد الى بر الامان لحين استقرار الاوضاع في البلاد اذ سيصار الى وضع دستور جديد في البلاد.

وهذا ما تم بالفعل عقب اتمام انتخابات مجلسي الشعب والشورى في ٢٠/يناير/٢٠١٢ حيث تم تشكيل لجنة لصياغة الدستور المصري الجديد^(٤٦). إلا ان هذه اللجنة تم حلها بالاستناد الى عدم قانونية تشكيل عضويتها^(٤٧). وعلى اثر ذلك تم انتخاب لجنة تأسيسية ثانية بإشراف وانتخاب من اعضاء البرلمان المصري وهي ايضا طعن بها امام القضاء^(٤٨). بيد ان القضاء ارجى نتيجة الطعن لحين اتمام عملها - حيث انفردت جماعة الاخوان المسلمين باختيار اعضاء هذه اللجنة حيث لم يكن هناك توافق مع بقية المكونات في تشكيلها-

وبالفعل تم طرح دستور ٢٠١٢ الى الاستفتاء العام وذلك بمرحلتين ١٥- ٢٥/١٢/٢٠١٢ والذي حاز على موافقة ٦٣.٨ من اصوات الناخبين^(٤٩).
 بيد ان الوضع لم يستقر على ما هو عليه فقد حصل النكاف على نتائج ثورة ٢٥/يناير/٢٠١١ وحصول العديد من الاخفاقات فتم التخطيط لثورة ثانية ضد حكم الرئيس محمد مرسي استكمالاً للأهداف المدنية العليا لثورة يناير ، والحفاظ على الحريات العامة ، ثم تأسيس دستور جديد للبلاد . سميت بثورة ٣٠/يونيو/٢٠١٣ حيث تدخل الجيش للمرة الثانية في الحياة السياسية اذ القي القائد العام للقوات المسلحة عبد الفتاح السيسي- الرئيس المصري الحالي- خطابا اعلن بموجبه انتهاء حكم الاخوان المسلمين في مصر والإعلان عن تعطيل دستور ٢٠١٢ ، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة ، على ان يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا ادارة البلاد خلال المرحلة الانتقالية ، فضلا عن تشكيل لجنة لمراجعة التعديلات المقترحة على الدستور المعطل^(٥٠).اي انها لم تلغي دستور ٢٠١٢ وإنما ادخلت تعديلات عليه. وبالفعل اتمت لجنة الخمسين -وهي اللجنة المكلفة بإعداد المشروع النهائي للتعديلات الدستورية - عملها حيث اجري استفتاء على الدستور الحالي لجمهورية مصر العربية وحاز على موافقة ٩٨٪ من اصوات الناخبين^(٥١).

وأياً ما كان اثر الثورة على الدستور سواء الغي فور نجاح الثورة أم بعد مدة معينة لحين استقرار الأوضاع في الدولة فهناك إجماع بين الكتاب على إن هذا الإلغاء لا ينسحب إلى القواعد القانونية العادية ، كقواعد القانون الجنائي ، المدني ، المالي..... الخ ، إذ إنها تبقى نافذة المفعول بشرط اتفائها مع الفكرة القانونية الجديدة التي يهدف القائمين بالثورة على إحلالها محل الفكرة القانونية السابقة^(٥٢) .
 وذلك بالاستناد إلى مبدأ قانوني عام وهو مبدأ استمرار الدولة بالرغم من تغيير الأنظمة الحاكمة التي تتعاقب على إدارتها هذا من جهة، من جهة ثانية فإن الثورة لم تكن موجهة إليها وذلك لعدم تعلقها بنظام الحكم في الدولة^(٥٣) .

المطلب الثالث

اثر ثورة ٢٥ يناير على علاقات مصر الدولية

ان التحول في حياه الامم والشعوب يرتبط بالتغيير الذي يمتد ليشمل كافة مناحي الحياه ، واذا كانت الثورات تمثل ذروة التحول فإنه يمكن القول بان الآمال والطموحات التي تسود الشعب القائم بالثورة تعكس ذروة التغيير بما يمثله من قطيعة مع ما سبق من أوضاع. فالى أي مدى تمثل السياسة الخارجية المصرية فيما بعد الثورة تغييرا عن النهج الذي كان سائداً في عهد النظام السابق على الثورة؟ وإلى أي مدى تمثل نوعا من الاستمرارية مع هذا النهج؟ وهل ان التغيير في النظام المصري رافقه تغيير في السياسة الخارجية هذه التساؤلات وغيرها سنحاول الوقوف عليها خلال هذا المطلب .

وإذا كانت قضية علاقات مصر الدولية التي يمكن التطرق لها في هذا السياق عديدة الا ان ثمة نماذج رئيسة تمثل محورها الأساسي وهي العلاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل. وإذا كان من الصحيح أن البحث الدقيق يجب أن يتم من خلال منظور مقارن على نحو يسمح للقارئ بتكوين رؤية سليمة فإن حديثنا سيكون من خلال رصد الإطار العام لموقف النظام السابق مع التفصيل فيما تم اتخاذه من مواقف بعد الثورة لاعتبارات تتعلق بتغطية الموضوع من كافة الجوانب .

الفرع الاول: العلاقات المصرية-الامريكية وثورة ٢٥ يناير

من اجل الوقوف على طبيعة العلاقات المصرية-الامريكية بعد ثورة ٢٥ يناير لابد لنا من عرض ابرز ملامح العلاقة المصرية-الامريكية قبل الثورة لتكون مدخلا تعريفيا يمكن من خلاله معرفة هل ان العلاقة قد تغيرت بعد الثورة ام بقيت على سابق عهدا وهذا ما سنتطرق اليه اولاً وبعد ذلك سنخرج على العلاقة بعد الثورة ثانياً .

اولاً:- ملامح العلاقات الامريكية-المصرية قبل الثورة

ان منطقة الشرق الاوسط تحتل اهمية كبرى في السياسة الخارجية الامريكية فقد حظيت منطقة الشرق الأوسط باهتمام الولايات المتحدة الأمريكية، التي اعتبرتها منطقة حيوية ذات وزن سياسي من اجل ضمان مصالحها في المنطقة فقد توجهت الولايات المتحدة الامريكية نحو الاطراف الاقليمية الاكثر تأثيراً في المنطقة الا وهي جمهورية مصر العربية وسعت الى تطوير علاقاتها معها من اجل تحقيق اهدافها الاستراتيجية بالمنطقة وقد كان يحكم العلاقة بين الطرفين الرؤية الاستراتيجية المشتركة والتي تتمثل في ان جمهورية مصر العربية تمثل اللاعب الاقليمي الاهم بالنسبة لواشنطن بينما تمثل الاخيرة اللاعب الدولي الاهم بالنسبة للقاهرة^(٤٥).

لقد استثمرت الولايات المتحدة علاقتها المميزة مع القاهرة في اطار دعم جهود السلام في المنطقة والتطبيع مع اسرائيل حيث ضلت العلاقات المصرية الامريكية تدور في اطار منظومة كامب ديفيد منذ توقيعها وحتى عهد اوباما والتي تمثلت في الحاجة المتواصلة للدور المصري في تهدئة الاوضاع العربية بعد كل عدوان اسرائيلي على الاراضي العربية وبالفعل فقد لعبت القاهرة دوراً واضحاً وملموساً في هذا المجال فقد كثف الرئيسان الأمريكي والمصري جهودهما لتحقيق نجاحات ملموسة، توجت بتوقيع اتفاقيات سلام بين الأردن وإسرائيل،

وأخرى بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما نجحت جهودهما في تحريك المسار السوري والمسار اللبناني في محادثات السلام الثنائية مع إسرائيل. ويمكن القول ان مصر لعبت دوراً كبيراً في تنفيذ الاجنذة الامريكية في المنطقة حيث شهد شرم الشيخ عقد العديد من القمم السياسية في سبيل خدمة عملية السلام في الشرق الاوسط ، بغرض إدانة الأعمال الإرهابية الفلسطينية ضد إسرائيل، أو وقف الارهاب الفلسطيني على حد زعمهم ، أو العمل على وقف اطلاق النار بين فلسطين واسرائيل ، وتكلفت مساعي الادارة المصرية والامريكية في الحصول على قبول عربي تدريجي لمسألة التسوية تجلت في مدريد، ثم أوسلو، ثم المعاهدة الأردنية-الإسرائيلية، ويمكن القول ان العلاقات المصرية الامريكية وصلت ذروتها في عام ٢٠٠٢ بصدر تقرير من الكونجرس الامريكي في شكل المبادرة العربية عام ٢٠٠٢ بخصوص العلاقات المصرية-الأمريكية، حيث جاء فيه إن مبارك لعب دوراً قيادياً من أجل الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة (٥٥)

يتضح لنا مما تقدم ان اهم ما يميز العلاقات الثنائية المصرية الامريكية قبل ثوره ٢٥ يناير هو ان كلا الطرفين يستطيع توقع مدى استعداد الطرف الاخر على تقديم شيء ما ، وان ما سيحدد طبيعة العلاقة التي ستجمع النظام المصري بالولايات المتحدة الامريكية تتعلق بالوضع الداخلي المصري وبالتطورات والاحداث الاقليمية ، وان الثورة المصرية لا تفرض اعادة التقييم لمنطلقات الامن القومي او اهدافه وان كل ما تغير هو الاطار الذي يتم من خلاله السعي لتحقيق هذه الاهداف ، ويمكن القول ان ما كانت تريده مصر من الولايات المتحدة رغم الاختلاف بينهما هو دعم استمرارية النظام المصري بالحكم ، وهو ذات الهدف الذي يسعى اليه النظام المصري بعد الثورة متمثلاً بالمؤسسة العسكرية والإخوان المسلمين^(٥٦) .

ثانياً :- العلاقات المصرية الامريكية بعد ثورة ٢٥ يناير

ما ان نشبت الثورة المصرية في ٢٥ /يناير-كانون الثاني/ ٢٠١١ حتى اتخذت الولايات المتحدة الامريكية موقفاً متحفظاً^(٥٧)، متذرعةً بترك الأمر للشعب والجيش المصريين ،لكن بعد ان تيقنت بان المظاهرات مستمرة وان سقوط النظام مسألة وقت ليس الا ، بدأ موقفها المتردد بالزوال باتجاه موقف اكثر وضوحاً وهو ما تمثل بدعوة الرئيس الامريكي للمصريين بضرورة الانتقال السلس والسلمي للسلطة ،على الرغم من تداعيات ذلك على السياسة الخارجية للولايات المتحدة وحلفائها التقليديين، وبالرغم من الضغوط الكبيرة من الحلفاء التقليديين لمصر ودعوتهم للولايات المتحدة لتوجيه سياساتها لدعم النظام والمحافظة عليه، وإعطائه الفرصة، خوفاً من تكرار المشهد ذاته وهو الأمر المتوقع في هذه الدول التي لا تملك من مقومات القوة ما يملكه نظام حسني مبارك^(٥٨) .

وبعد تسلم عمر سليمان منصب نائب الرئيس وتعيين حكومة جديدة برئاسة احمد شفيق ووعده بالقيام بإصلاحات دستورية بادرت الولايات المتحدة بالطلب بان يكون الانتقال السلمي للسلطة منظماً في اطار زمني محدد ، ويمكن القول ان هذا بعد ذاته يمثل تحولاً في موقف الولايات المتحدة من النظام المصري جرياً على عاداتها عندما يفقد النظام الحليف اهميته الاستراتيجية على خدمة اهدافها في المنطقة وهذا ما كان متطابقاً مع موقف وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلنتون في ٦ شباط ٢٠١١ عندما ايدت إشراك جماعة الإخوان المسلمين المعارضة في الحوار الجاري بين الحكومة المصرية وقوى المعارضة للخروج من الأزمة السياسة التي تمر بها مصر^(٥٩) .

ان دور الاخوان المسلمين بالنسبة للولايات المتحدة يتمثل في لعب دور بناء في النظام الإقليمي بعد الثورة وفي تحجيم دور السلفيين والجهاديين

والجماعات الإسلامية الأخرى، وأكد على أن الولايات المتحدة نجحت في الاستفادة من القناتين معاً في تحقيق مصالحها، وأن تغير الأمور في مصر والتراجع الذي حصل في شعبية حكم الإخوان قد أعطى للولايات المتحدة دوراً جديداً تمثل في الوساطة ما بين القوى السياسية الحاكمة والمعارضة (٦٠).

لذلك وجدت الولايات المتحدة الأمريكية في حكم الإخوان تحقيقاً لسياستها في المنطقة لكن بعد سقوط حكم الإخوان في ٣٠ حزيران/يونيو وجدت الإدارة الأمريكية ممثلة بالرئيس باراك أوباما نفسها في العراء، لذلك لجأت الى سياسة تركيع مصر عبر الضغط عليها اقتصادياً وعسكرياً من خلال السياسة الآتية (٦١):

١- الضغط على صندوق النقد الدولي وحثه على عدم تقديم أي مساعدة لمصر .
٢- ضرب قطاع السياحة المصرية .

٣- التوقف عن بيع الأسلحة المطلوبة لقطاع الأمن الداخلي المصري مع عدم اعطاء أي معونات عسكرية للجيش المصري والاهم من كل هذا وذاك التحالف مع الإخوان المسلمين من اجل اعادتهم الى السلطة .

ان ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية لاتباع هذا النهج هو ادراكها ان مصر قد خرجت من يدها بعد ثورة ٣٠ يونيو -حزيران ، وهي تريد اعادتها الى حضيرتها باي شكل من الاشكال ، لذلك لجأت الى فرض هيمنتها السياسية والاقتصادية على مصر والسعي لإعادة الإخوان المسلمين الى سدة الحكم ، واضاعت فرصة تحالف مصر مع الجانب الروسي لهذا يمكن القول ان ردت فعل الولايات المتحدة الأمريكية من زيارة المشير السيسي الى روسيا كانت تتسم بالعصبية خشية من تحول التسليح المصري من الجانب الأمريكي الى الروسي وبالتالي تفقد امريكا رقابتها على التسليح المصري مما يهدد امن واستقرار اسرائيل وهو ما يشكل اولوية كبرى بالنسبة لأمريكا (٦٢) .

وإذا تخلت مصر عن طلب المعونة الأمريكية سواء السياسية ام الاقتصادية والاهم الامنية فسوف ينعكس ذلك ليس فقط على تداعى النفوذ الأمريكي في مصر بل وفى معظم الدول العربية، وهذا ما سوف تسعى الولايات المتحدة بكل ثقلها لمنع حدوثه^(٦٣) .

خلاصة ما تقدم ان طبيعة العلاقات المصرية الامريكية بعد ثورة ٣٠ يونيو- حزيران يمكن تقسيما الى المراحل التالية^(٦٤) .

المرحلة الاولى :-التوتر في العلاقات

ان الولايات المتحدة الامريكية اتخذت موقفا حذراً مما حدث في ٣٠ يونيو- حزيران حيث لم تصف ما حدث بانه انقلاب عسكري ولم تؤيده حتى ، لكنها اتخذت سلسلة من الاجراءات منها

أ - الغاء مناورات النجم الساطع .

ب - التعليق الجزئي للمساعدات العسكرية .

ج - تعليق تسليم ثلاثة طائرات اف ١٦ ومعدات عسكرية تم الاتفاق عليها قبل ٣٠ يونيو-حزيران وعلقت الادارة الامريكية تقديم المساعدات العسكرية بحصول تقدم في العملية السياسية .

د- دعت الولايات المتحدة الامريكية الى تعليق العمل بقانون الطوارئ .

هـ- اعتراض الولايات المتحدة الامريكية على قانون التظاهر المصري الصادر عام ٢٠١٣ واعلانها انه لا يتوافق مع المعايير الدولية وخشيتها منه على المستقبل .

المرحلة الثانية :- مرحلة الانفراج في العلاقات

لقد كانت هنالك العديد من المواقف والاحداث التي دفعت بالخارجية الامريكية ان تعيد حساباتها في مصر لعل اهمها^(٦٥) .

١- التراجع الملحوظ في النفوذ الأمريكي في مصر، خاصة بعد التطورات المتعلقة بالعلاقات الروسية-المصرية، والتحالف الإقليمي بين المملكة العربية السعودية، والإمارات، والكويت، ومصر واتخاذ القيادات المصرية العديد من الخطوات لتنفيذ خارطة الطريق، والتزامها بمسار العملية السياسية .

٢- كما شهدت العلاقات المصرية الأمريكية تحولات إيجابية بعد زيارة وزير الخارجية الأميركي جون كيري إلى القاهرة، بعد مرحلة من الجمود في العلاقات عقب ٣٠ يونيو-حزيران ، ثم تجميد جزء كبير من المعونات الاقتصادية والعسكرية حيث عبر عن العلاقات المصرية-الأمريكية خيرا تعبير بإعلانه ان مصر شريك حيوي وهي مستعدة لإرساء اسس الديمقراطية بالبلاد ونقل الوزير الأمريكي رغبة الرئيس الأمريكي ببدء حوار استراتيجي بين البلدين .(لقد كان لهذه الزيارة دور كبير في تطور العلاقات المصرية الأمريكية فاستفاد منها الجانب الأمريكي بتوجيه ضربة لتنظيم الاخوان الذي كان يسعى للعودة الى سدة الحكم اما استفادة الجانب الأمريكي فتمثلت في ازالة الخلاف مع حليف استراتيجي فضلا عن تضيق الخناق امام الجانب الروسي لإقامة شراكة مصرية- روسية).

٣- اجراء الحكومة المصرية الاستفتاء علي الدستور المصري في ١٤-١٥ /يناير-حزيران /٢٠١٤ كذلك مثل خطوة في طريق انفراج العلاقات تكللت بزيارة وفد من الكونجرس الأميركي للقاهرة، عقب الاستفتاء واشاد بالحكومة المصرية وبتوجهاتها الرامية الى ارساء اسس الديمقراطية في مصر كما تم الاعلان عن التزام الجانب المصري بخارطة الطريق الامر الذي يستدعي استمرار المساعدات الأمريكية لمصر والوقوف إلى جانب إرادة الشعب المصري.

خلاصة القول ان العلاقات المصرية-الأمريكية علاقات استراتيجية لا يمكن ان تتبدل وهي ان حصل فيها بعض التغيير بتبدل النظام المصري او

بتغيير الإدارة الأمريكية لكن ما هو متوقع انها ستستمر للاهمية الكبيرة التي تحتلها مصر في السياسة الأمريكية ولاهيتها الاقليمية والدولية فالتغيير طال فقط شخوص النظام دون التغيير في طبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين .

الفرع الثاني: العلاقات المصرية-الاسرائيلية وثورة ٢٥ يناير

لا بد اولاً من توضيح طبيعة العلاقات المصرية-الإسرائيلية قبل ثورة ٢٥ يناير-حزيران لكي تكون مدخلاً تبسيطياً يمكن من خلاله فهم وإدراك التغيير الذي طرأ على طبيعة العلاقات التي تجمع الدولتين وهذا ما سيتم تناوله أولاً وثانياً سنتناول العلاقات بعد الثورة .

أولاً :- العلاقات المصرية الاسرائيلية قبل ثورة ٢٥ يناير

يمكن القول ان اهمية مصر في السياسة الاستراتيجية الاسرائيلية نابعة من (٦٦) :-

١- قوة مصر الذاتية بوصفها دولة قوية وكبيرة و متماسكة تستطيع الوقوف بوجه اسرائيل ومواجهتها .

٢- الدور المصري الكبير الذي تضطلع به على المستوى العربي والاقليمي الذي مكنها من تبوء العمل العربي المشترك طوال فترة طويلة .

وعلى الرغم من عقد اتفاقية كامب ديفيد لكنها لم تنته الصراع العربي الاسرائيلي ذلك انه استمر على جملة من القضايا منها الصراع على المكانة الدولية والنفوذ وقوة التأثير في تطور الاحداث بالمنطقة وان التفوق كان حليفاً لإسرائيل انطلاقاً من عدة اعتبارات منها (٦٧) .

أ- التفوق العسكري على مصر وبقية الدول العربية في الاسلحة لاسيما التقليدية منها ، فضلاً عن احتكارها للسلاح النووي .

ب - وضعها الاقتصادي المتقدم حيث يقترب دخل الفرد فيها من مستويات دخل نظيره الاوربي.

ج- تمتعها بعلاقات متفوقة مع الولايات المتحدة الامريكية حليفها الاستراتيجية تحصل عن طريقه على دعم سياسي واقتصادي وعسكري لضمان استمرار تفوقها على جميع الدول العربية .

ثانياً :- العلاقات المصرية -الاسرائيلية بعد ثورة ٢٥ يناير

لطالما نعت نظام حسني مبارك بأنه الحليف الاقوى والأبرز في المنطقة لإسرائيل وحليفها الاستراتيجي ، وانه قد حال دون قتل الاف الاسرائيليين طوال عدة اعوام من حكمه بسبب تحالفاته مع اسرائيل ، ويعتقد كثيرون بان مبارك كنزا استراتيجيا لإسرائيل في طريقه الى الاحتفاء لذلك فان اهم الاسئلة التي كانت تلوح في الافق هو كيف سيبدو المشهد الاسرائيلي -المصري في اليوم الثاني للثورة (٦٨) .

لقد كان لنشوب الثورة المصرية وقعاً كبيراً على المسؤولين الإسرائيليين حيث ساد موقف من الترقب لما ستؤول اليه الاحداث في مصر وراح المسؤولون الاسرائيليون يتابعون عن كثب تصريحات المسؤولين المصريين حول اتفاقية كامب ديفيد وموقف رجال الثورة منها ، وفي هذه الاثناء طلب رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو من المسؤولين عدم الادلاء باي تصريح حول ما جرى وما سيجري من احداث في الساحة المصرية و اشار المحللون السياسيون ان العلاقات المصرية انتقلت من مرحلة الكنز الاستراتيجي الى مرحلة السلام البارد ودلوا على ذلك بوقف تصدير الغاز المصري الى اسرائيل (٦٩) .

ويمكن القول ان النقطة الرئيسة ذات الاهمية الكبيرة في العلاقات المصرية الاسرائيلية تمحورت في اتفاقية السلام وهل ستستمر هذه الاتفاقية ؟ ام ستلغى ؟ ام ستعدل بنودها ؟ وهذا ما سنناقشه تباعا .

١- الموقف المصري من اتفاقية السلام مع اسرائيل

بعد اعلان الرئيس المصري حسني مبارك قرار تنحيه عن السلطة عقد وزير الخارجية الاسرائيلي (افيجدور ليبرمان) اجتماعاً طارئاً لبحث تداعيات الثورة المصرية على مستقبل اتفاقية السلام وتم التصريح اثناء انعقاد الاجتماع ان اسرائيل لا تتدخل في الشؤون الداخلية المصرية ولكن جل ما يهمها هو الحفاظ على اتفاقية السلام وما ان اعلنت مصر وعلى لسان المجلس العسكري التزامها بجميع الاتفاقيات حتى اطمأنت اسرائيل وباركت التصريح المصري بالتزامها بجميع الاتفاقيات واعلنت بان اتفاقية السلام تمثل حجر الزاوية للسلام في الشرق الاوسط (٧٠) . وهذا ما يمثل موقف الرئيس المصري محمد مرسي عند توليه الرئاسة في مصر وصعود الاخوان الى سدة الحكم حيث اعلن التزام مصر بكامل الاتفاقيات الدولية لذا يمكن القول ان العلاقات المصرية الاسرائيلية استمرت بالتواصل بعد ٢٥ يناير-حزيران وصعود الاخوان الى سدة الحكم على الرغم من تعرضها لهزتين هما:

أ . اقتحام السفارة الاسرائيلية في سبتمبر - ايلول ٢٠١١ .

ب . العدوان على قطاع غزة في نوفمبر - كانون الاول ٢٠١٢ (٧١) .

ويمكن القول بان اهم تطور على صعيد العلاقات المصرية -الاسرائيلية عقب الثورة المصرية تمثل بإطلاق سراح الجندي الاسرائيلي جلعاد شاليط مقابل الافراج عن (١٠٢٧) جندياً فلسطينياً وقد وصفت هذه الصفقة بالمعجزة حسب تصريح صحيفة (هاآرتس) الاسرائيلية .

٢- مستقبل اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية

يمكن القول ان هنالك عدة مؤشرات تدل على الابقاء على اتفاقية السلام واستبعاد الغائها مستقبلاً تمثل بالآتي (٧٢) .

ليست هنالك اية مؤشرات تدل على وجود نوايا مشتركة او حتى احادية لإلغاء اتفاقية السلام بين البلدين ، كما انه لم يسبق لأي من اسرائيل ومصر ان انتهكت يوماً اتفاقية السلام بل ان البلدين قد تعاونوا في العديد من المجالات لاسيما على الصعيد الاستخباراتي كما انه يمكن القول ان استعادة كلا الطرفين من اتفاقية السلام كانت بخفض التأهب العسكري بين البلدين الذي ادى بالتالي الى خفض النفقات العسكرية ، كما ان اوضاع مصر الحالية لا تسمح على الاطلاق بفتح جبهة جديدة لها لان معاداة اسرائيل تعني بطريقة غير مباشرة معاداة الولايات المتحدة الامريكية لذلك فان مصر تخشى الدخول في عزلة على الصعيد السياسي والاقتصادي والامني بمعاداتها لإسرائيل لاسيما في الجانب الاقتصادي حيث يعاني الاقتصاد المصري من تدهور وهي تخشى من وقف المساعدات الامريكية التي تبلغ تقريباً المليار دولار سنويا ، فضلاً عن هذا وذلك فان الثورة المصرية لم تكن من دوافعها الغاء العلاقات المصرية-الاسرائيلية بل تردي الوضع الاقتصادي في البلاد (٧٣) .

ومما سيزيد من توطيد العلاقات الثنائية المصرية - الإسرائيلية مستقبلاً هو خطر أن تصبح إيران دولة مهيمنة إقليمياً ومجهزة على الأرجح بأسلحة نووية . فقد كانت إيران وستبقى القلق الرئيس لكلا البلدين، مصر وإسرائيل، ولكليهما مصالح قوية في منع إيران من تحقيق أهدافها (٧٤) .

خلاصة ما تقدم كله ان السياسة المصرية الجديدة بقيادة السيسي ستكون العامل الحاكم في هذا كله لسد أبواب الاختراق الأمريكي القادم عبر مسارين : **أولهما** : تأسيس نظام سياسي وطني حريص على استقلال الإرادة الوطنية وصد أية محاولة للهيمنة من اي قوة دولية ، **ثانيهما** : امتلاك نظام اقتصادي وطني قادر على الاعتماد على الذات وتحقيق التقدم الاقتصادي مع العدالة الاجتماعية لتشمل القطاع الأوسع من المواطنين الذين هم عماد الاستقرار الوطني (٧٥) .

الخاتمة

بعد ان انتهينا من كتابة بحثنا هذا لا يسعنا الا ان نختمه بأهم ما توصلنا إليه من نتائج وتوصيات نلخصها بالاتي :-

أولاً :- الاستنتاجات

١. يمكن رد اسباب ثورة ٢٥ / يناير الى عدة عوامل سياسية ، اقتصادية واجتماعية تمثلت عدم نزاهة الانتخابات ، قمع الحريات والتضييق السياسي والأمني ، النهج الذي اتبعه النظام المصري الذي يحاول العيش وفق نهج توريث الحكم ، فضلا عن الفساد المستشري في كافة نواحي الحياة سواء اكان (سياسياً ، مالياً ام ادارياً) والوضع الاقتصادي المتدهور ، والفوارق الطبقيه غير المبررة بين من هم في السلطة وبين المواطنين العاديين ، الامر الذي يستتبع تكديس الثروات .

٢. ان الثورة تعد احد الطرق الفعلية لإنهاء العمل بالدستور - وفق ارادة النظام السياسي الجديد - لا بعض احكامه او فصوله لان القول بخلاف ذلك انما يدخل في موضوع تعديل الدساتير لا الغائها . وبالرغم من الاثر الملغي للدساتير المترتب على الثورة الا انه ليس من الضروري ان يؤدي نجاح الثورة الى الغاء الدستور نتيجة لذلك لأنه في الغالب العلة تكون في تطبيق الدستور وليس فيمن وضعه ، فالتطبيق السليم للنصوص الدستورية ممكن ان يقود الشعب الى بر الامان وبعد استقرار الاوضاع سوف يكون هناك تغيير للدستور القائم - الغائه - وفقاً للأوضاع الجديدة الناتجة عن تغيير الظروف نتيجة للثورة وما حصل في مصر بموجب ثورة ٢٥/يناير/٢٠١١ خير دليل على ذلك .

٣. كان لثورة ٢٥ / يناير اثرا معطلا لدستور ١٩٧١ المصري فيما يتعلق بأمر الحكم واجراء استفتاء على التعديلات الدستورية التي طرأت على هذه المواد . اي ان ارادة القائمين بالثورة ممثلة بالمجلس العسكري اتجهت الى عدم الغاء دستور

١٩٧١ وإنما استمرار العمل به - فيما لا يتعلق بشؤون الحكم - خلال الفترة الانتقالية واستقرار اوضاع البلاد بعد اجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية حيث سيصار الى وضع دستور جديد للبلاد .

٤. اسفرت هذه الثورة عن وضع دستور جديد للبلاد هو دستور ٢٠١٢ إلا انه لم يكن هناك توافق على صياغته اي انه لم يبنى على اساس التوافق بين مكونات الشعب المصري ككل ، وهذا برز بشكل واضح في تشكيل اللجنة التأسيسية المكلفة بصياغة هذا الدستور حيث لم يكن هناك توازن في تشكيل هذه اللجنة وذلك بسبب سيطرة التيار الاسلامي عليها وانعكس ذلك بشكل مباشر على صياغته ف جاء معبرا عن تكريس القوى والأحزاب المسيطرة على سدة الحكم بتضمين الدستور نصوصا تحافظ لها على حيز سياسي في المراحل المقبلة. بالنتيجة لم يقدم هذا الدستور نظرة شاملة عن نظام الحكم وإنما تبني افكارا مختلفة مستقاة من منابع فكرية متنوعة .

٥. ان من يحرك الدول والحكومات هي مصالحها الاستراتيجية وليس الجانب الانساني لاتخاذ موقف مساند لأي شعب خرج بثورة ضد نظامه الحاكم، ان ما كان يحكم العلاقات المصرية الامريكية الرؤية الاستراتيجية المشتركة والتي تتمثل في ان جمهورية مصر العربية تمثل اللاعب الاقليمي الاهم بالنسبة لواشنطن بينما تمثل الاخيرة اللاعب الدولي الاهم بالنسبة للقاهرة ولقد لعبت مصر في عهد حسني مبارك دوراً كبيراً في دعم جهود السلام والتطبيع مع اسرائيل وتهدئة الاوضاع العربية بعد كل عدوان اسرائيلي على الاراضي الفلسطينية .

٦. فيما يتعلق بالعلاقات المصرية الاسرائيلية فيمكن القول بان الجانب الاسرائيلي شعر بالرعب من نشوب الثورة المصرية واثرها على اتفاقية كامب ديفيد وما ستؤول اليه لكن ما افرزته الاحداث والتطورات عقب الثورة بين انه ليس من مصلحة الجمهورية المصرية الغاء اتفاقية السلام لانه بالغائها ستجعل نفسها في

مواجهة الولايات المتحدة الامريكية الحليفة الاستراتيجية لإسرائيل واحتمالية قيامها بإلغاء المعونات الاقتصادية لمصر وهي لنهاية التي لاتريد مصر الوصول اليها .
التوصيات:

١- لابد للدول عامة والدول العربية خاصة الابتعاد عن النهج المتبع في تداول السلطة (نهج توريث الحكم) وذلك باللجوء الى نهج تداول السلطة ولاسيما باتباع الاساليب الديمقراطية وذلك بالدعوة للانتخابات العامة ومشاركة مختلف الفصائل الشعبية في تولي السلطة ذلك ان هذا النهج هو افضل نهج لان الحاكم الذي لا يستطيع القضاء على الفقر والفساد واصلاح اوضاع البلاد فان من المحتمل ان غيره يكون اقدر منه في ايجاد هذا الاصلاح .

٢- ان على القائمين بالثورة ان يصلحوا الدستور القائم وان لا يقوموا بإلغائه فور نجاح الثورة الا اذا كان مناقضاً تماماً للمبادئ التي تدعو لها الثورة ذلك انه ليس من المعقول ان يخلو أي دستور في أي بلد من العالم من قواعد صالحة تحمي حقوق المواطنين ولتكن الدول ولاسيما الدول العربية دول مؤسسات وليس دولة اشخاص .

٣- ان كثرة اعداد الدساتير لا يعني حتما ملائمتها للظروف الراهنة لأي جماعة بشرية - اذ ان من المأخذ على الحياة الدستورية المصرية هو كثرة اعداد الدساتير - فالاصوب من وجهة نظرنا ان يصار الى تعديل نصوص الدستور القائم التي اصبحت غير ملائمة للأوضاع الراهنة بدلا من ان يصار الى الغاء كافة نصوص الوثيقة الدستورية .

٤- على مصر ان تقوم ببناء نظام قوي يتمتع بقدرات اقتصادية هائلة يمكنه من الوقوف بندية في مواجهة التحالف الامريكي الاسرائيلي لكي لا تتعرض للضغوط الخارجية التي تدفعها للرضوخ للمصالح الاجنبية على حساب المصالح الوطنية والاقليمية .

الهوامش والمصادر

- (١) د. طارق علي الربيعي ، الاحزاب السياسية ، مكتبة السنهوري ، بغداد ، بدون سنة طبع ، ص ١٠٤ .
- (٢) هنالك من الفقهاء من يسمي الثورة بالثورة الحمراء والثورة البيضاء وذلك فيما اذا ارتبطت الثورة بسفك للدماء ام لم ترتبط بذلك ومن امثلة الثورة الحمراء الفرنسية لعام ١٧٨٩ ، اما الثورة البيضاء فانها تصل الى غايتها دون سفك دماء وان قامت عمليات عنف خلالها فهي عمليات عابرة وبسيطة . للمزيد من التفصيل راجع د. محمود حلمي ، المبادئ الدستورية العامة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٦٤ ، ص ٩٩ .
- (٣) د. ثروت بدوي ، النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٥ ، ص ٤٦ .
- (٤) د. رمزي الشاعر ، النظرية العامة للقانون الدستوري ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٠ ، ص ٣٧٤ .
- (٥) د. سعيد سراج ، الرأي العام مقوماته واثره في النظم السياسية المعاصرة ، ط٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ ، ص ٢٤٧ .
- (٦) د. محمود حلمي ، مصدر سابق ، ص ٩٥ .
- (٧) د. سعيد سراج ، مصدر سابق ، ص ٢٤٨ .
- (٨) د. عبد الكريم علوان ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، ط٤ ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٧٢ .
- (٩) الشيماء عبد السلام ابراهيم ، سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية ، مجلة الديمقراطية / مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، س(١٣) ، ع(٥٢) ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ١٥٧ .
- (١٠) نديم منصور ، دور الاعلام -التواصل الجديد- في تحريك الثورات العربية ، منشور في ٢٨ / اذار / ٢٠١٢ على الموقع الالكتروني <http://al-akhbar.com>
- (١١) اسباب الثورة المصرية ٢٥ / يناير (ثورة الغضب) ، منشور على الموقع الالكتروني www.hurras.org
- (١٢) محمد خضر ، ثورة ٢٥ يناير ، منشور في ٢ / مايو / ٢٠١٦ ، على الموقع الالكتروني www.mawdoo3.com

- (١٣) حيث استمر العمل بهذا القانون منذ عام ١٩٦٧ ولغاية سقوط النظام المصري ، تخلل هذه الفترة انقطاع تطبيقه في بداية الثمانينيات من القرن الماضي ولمدة (١٨) شهرا .
- (١٤) الثورة المصرية ٢٠١١ ، منشور على الموقع الالكتروني <http://marefa.org>
- (١٥) ومنها حادثة مقتل احد المواطنين المصريين في مدينة الاسكندرية وهو الشاب خالد محمد سعيد في عام ٢٠١٠ ، وذلك نتيجة الضرب المفضي الى الموت من قبل احد عناصر الشرطة وامام انظار العديد من شهود العيان . وكذلك مقتل المواطن سيد بلال عام ٢٠١١ بذات الطريقة على ايدي عناصر امن الدولة.
- (١٦) د. منصور بن علي القاضي ، تعريف الفساد السياسي وكيفية معالجته ، منشور في ٦ / ٢ / ٢٠١٥ على الموقع الالكتروني <http://m.al-lagheer.com>
- (١٧) اسباب الثورة المصرية ٢٥ / يناير ، مصدر سابق .
- (١٨) د. خالد الدخيل ، التوريث بين مصر وأخواتها العربيات ، منشور في ٤ / ١١ / ٢٠٠٩ ، على الموقع الالكتروني www.alittihad.ae
- (١٩) حيث بلغ تعداد الشعب المصري في عام ٢٠٠٧ ما يقارب من ٨٠ مليون نسمة .
- (٢٠) محمود عبد الحافظ مجدي ، الثورة المصرية في الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ ، مجلة الشروق للعلوم التجارية /المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات ، ع (٦) ، ٢٠١٢ ، ص ٧ وما بعدها .
- (٢١) د. سعاد الشراوي ، علم الاجتماع السياسي ، ط ١ ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٧ ، ص ص ٧٢ ، ٧٣ .
- (٢٢) د. نوري لطيف و د.علي غالب خضير العاني، القانون الدستوري، ب ت ، ب س، ص ١٩٥ ، وبنفس المعنى يُنظر مروان الروقي، نهاية الدساتير ، بحث منشور على شبكة الانترنت www.twitmail.com
- (٢٣) د. إبراهيم عبد العزيز شيحا، المبادئ الدستورية العامة، الدار الجامعية للنشر والطباعة ، بيروت، ١٩٨٢ ، ص ص ٢٩١ ، ٢٩٢ .
- (٢٤) مثال ذلك الإعلان الدستوري الصادر من القائد العام للقوات المسلحة المصرية في ١٠/١٢/١٩٥٢ بإلغاء الدستور المصري لسنة ١٩٢٣ ، لا يُعتبر مُنشأً لوضع قانوني جديد ، بل هو مُقرراً وكاشفاً لهذا الإلغاء الذي حدث فعلاً في ٢٣/٧/١٩٥٢ الذي هو تاريخ قيام

- الثورة المصرية ونجاحها؛ د. محمد محمد عبده إمام، الوجيز في شرع القانون الدستوري، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص ٩٧ .
- (٢٥) د. عبد الغني بسيوني عبدالله، القانون الدستوري-المبادئ العامة-الدار الجامعية ، بيروت، ١٩٨٧، ص ١٠٩ ، وبنفس المعنى ينظر د. إبراهيم عبد العزيز شيحا ، مصدر سابق ، ص ٢٩٢ .
- (٢٦) د. عصام علي الدبس، القانون الدستوري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط١ ، ٢٠١١ ، ص ١٩٧ .
- (٢٧) د. إبراهيم عبد العزيز شيحا، مصدر سابق، ص ص ٢٩٢ ، ٢٩٣ .
- (٢٨) وهذا ما حصل في تونس بعد قيام الثورة في ١٧/١٢/٢٠١٠ إذ تم إشغال منصب رئيس الجمهورية وفقاً للفصل (٥٧) من الدستور السابق وبشكل مؤقت وذلك لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة ووفق المدة المحددة في الدستور.
- (٢٩) د. عصام علي الدبس، مصدر سابق، ص ١٦٧ ، وبنفس المعنى يُنظر د. عبد الغني بسيوني عبدالله، مصدر سابق، ص ١١٠ .
- (٣٠) د. حسن مصطفى البحري، القانون الدستوري (النظرية العامة)، ط٢ ، ٢٠٠٩، هامش (١) ، ص ٢٣٨ .
- (٣١) د. إبراهيم عبد العزيز شيحا ، مصدر سابق ، ص ٢٩٤ .
- (٣٢) د. عبد الكريم علوان ، مصدر سابق ، ص ٣٢٩ .
- (٣٣) مثال ذلك المادة (١٩) من دستور الجمهورية العربية المصرية لعام ١٩٧١ الملغي والتي تتناول التربية الدينية واعتبارها مادة أساسية في مناهج التعليم ، إذ اكتفى القائمين بثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على نزع الصفة الدستورية عنها والنزول بها إلى مرتبة القوانين العادية وهذا ما سنبيّنه لاحقاً عند شرح أثر ثورة ٢٥ / يناير على الدستور المصري .
- (٣٤) د. منذر الشاوي ، مصدر سابق ، هامش (٢) ص ٣٣١ ، ٣٣٢ .
- (٣٥) د. مصطفى أبو زيد فهمي، النظام الدستوري للجمهورية العربية المتحدة، ١٩٦٦ ، ص ٢٢٩ وما بعدها.
- (٣٦) د. عبد الغني بسيوني عبدالله ، مصدر سابق، ص ص ١١٣ ، ١١٤ .

(٣٧) أساليب تعطيل الدساتير وانقضائها ، بحث منشور على شبكة الانترنت

siencesjuridqnes.ahlauon.net

(٣٨) د. عبد الكريم علوان ، مصدر سابق ، ص ٣٣١ .

(٣٩) تعديل الدساتير وإنهائها ، بحث منشور على شبكة الانترنت .

jugaza.eda.ps وب نفس المعنى ينظر د. إبراهيم عبد العزيز شيحا ، مصدر سابق ، ص

٢٩٤ .

(٤٠) د. عبد الغني بسيوني عبدالله ، مصدر سابق ، ص ١١١ .

(٤١) د. إبراهيم عبد العزيز شيحا ، القانون الدستوري-تحليل النظام الدستوري المصري في

ضوء المبادئ الدستورية العامة،الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٣ ، ص ٢٩٥

(٤٢) مثال ذلك المجلس الأعلى للقوات المسلحة في مصر، الحكومة المؤقتة برئاسة الوزير

الأول محمد الغنوشي ثم الباجي قائد السبيسي في تونس ، المجلس الانتقالي في ليبيا.

(٤٣) والتي حددت بمدة (٦) اشهر ، أو لحين انتهاء انتخابات مجلس الشعب والشورى

ورئاسة الجمهورية وذلك وفقا للإعلان الدستوري الذي اصدره المجلس الاعلى للقوات

المسلحة في ٢٠١١/٢/١٣ .

(٤٤) ومن النصوص التي لا تكون محلا للتعطيل تلك المتعلقة بحقوق الافراد وحياتهم ،

وكذلك المواد (١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ...) والتي تتعلق باعتبار التربية الدينية مادة اساسية

في مناهج التعليم .

(٤٥) للمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع ينظر محمد حماد ، قصة الدستور المصري ،

مكتبة جزيرة الورد ، ٢٠١٣ ، ص ٦٨٧ وما بعدها .

(٤٦) ينظر بهذا الصدد عمرو عبد الرحمن ، تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال

المرحلة الانتقالية ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ٣٧ وما

بعدها .

(٤٧) ممدوح غالب احمد بري ، الازمة الدستورية في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير/ ٢٠١١ ،

المركز الديمقراطي العربي ، ٢٠١٢ ، منشور على الموقع الالكتروني

www.google.com

(٤٨) حيث قضت المحكمة الدستورية العليا في القضية رقم (٦٦) لسنة (٣٤) قضائية دستورية : بعدم دستورية القانون رقم (٧٩) لسنة ٢٠١٢ والخاص بمعايير انتخاب اعضاء الجمعية التأسيسية لإعداد مشروع دستور جديد للبلاد.

(٤٩) للمزيد من المعلومات عن تشكيل الجمعية التأسيسية المعنية بوضع الدستور ينظر: وحيد عبد المجيد ، أزمة دستور ٢٠١٢ ، توثيق وتحليل شهادة من داخل الجمعية التأسيسية ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ص ٢٠ ، ٥٥ ، وبنفس المعنى ينظر مارينا أوتاوي ، مصر هل تعلن وفاة الجمعية التأسيسية ، مركز كارنيغي للشرق الاوسط ، مقال منشور على الموقع الالكتروني carnegie-mec.org ؛ وبنفس المعنى ينظر : د. رجب سيد رجب ، الجمعية التأسيسية لوضع الدستور، مقال منشور على الموقع الالكتروني lybial1.softwarecentre.mg

(٥٠) د. يسري الغرابوي ، الاستحقاق الرئاسي وأزمة المشاركة السياسية ، مجلة الديمقراطية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، س(١٤) ، ع(٥٤) ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص ١٤٣ .

(٥١) د. محمد رضا الطيار ، اثر قيام الثورات العربية على تغيير الانظمة السياسية في العالم العربي ، المكتب العربي للمعارف ، ٢٠١٨ ، ص ٢٦٥

(٥٢) فقد تضمن الدستور الجديد (٢٤٧) مادة موزعة على (٦) ابواب.

(٥٣) مروان الروقي ، مصدر سابق ، وبنفس المعنى ينظر د. حسن البحري ، مصدر سابق ، ص ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، وينظر ايضا أساليب تعطيل الدساتير وانقضائها ، مصدر سابق .

(٥٤) د. إبراهيم عبد العزيز شيجا ، القانون الدستوري ، مصدر سابق ، ص ٣٠١ .

(٥٥) عبد الله عبد الحليم اسعد ، الولايات المتحدة الأمريكية والتحولت الثورية الشعبية في دول محور الاعتدال العربي (2010 - 2011) ، رسالة ماجستير ، في التخطيط والتنمية السياسية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ، فلسطين ، ٢٠١٢ ، ص ٧٣-٧٤ .

(٥٦) عبد الله عبد الحليم اسعد ، المصدر نفسه ، ص ٧٤ .

(٥٧) اشرف سويلم (البعد السياسي للعلاقات المصرية الامريكية) ، ورشة عمل اعدھا المركز القومي للدراسات الاستراتيجية ، بعنوان العلاقات المصرية الامريكية ، مجلة اوراق الشرق الاوسط ، العدد (٦١) (٢٠١٤) .

- (٥٨)د. عيسى احمد الشلبي ، التدخلات الخارجية بالثورة المصرية ، مجلة دفاتر السياسة والقانون ، العدد (١٥) ، جامعة الحسين بن طلال ، الاردن ، ٢٠١٦ ، ص ٥٣٤ .
- (٥٩)ابراهيم عبد الكريم وآخرون ، تقرير تحليلي بعنوان (ثورة ٢٥ يناير المصرية) ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، الاردن ، نيسان ٢٠١١ ، ص ٣ .
- (٦٠)المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .
- (٦١)اشرف سويلم ، مصدر سابق .
- (٦٢)د. محمد السعيد ادريس ، بين ثورتين ، العلاقات المصرية الامريكية ، (١٩٧١- ٢٠١٤) ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، ابريل ، ٢٠١٨ .
- (٦٣)المصدر نفسه .
- (٦٤)د. محمد السعيد ادريس ،المصدر نفسه .
- (٦٥)ابراهيم منشاوي ، العلاقات المصرية الامريكية لغة بدأت تتقارب ، المركز العربي للبحوث والدراسات ، مقالة متاحة على الرابط الآتي www.acrseg.org تاريخ الزيارة ٢٠١٨/٤/١٩ .
- (٦٦)المصدر نفسه .
- (٦٧)د. عيسى احمد الشلبي ، مصدر سابق ، بدون صفحة .
- (٦٨)المصدر نفسه ، بدون صفحة .
- (٦٩)كمال علي احمد ابو شاويش ، ثورة ٢٥ يناير في مصر اسبابها وتداعياتها وانعكاساتها المتوقعة على القضية الفلسطينية ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الازهر غزة ، ٢٠١٣ ، ص ١٤٩ .
- (٧٠)د. محمد فوزي ضيف ، العلاقات الاسرائيلية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ، بحث متاح على الشبكة الولية للمعلومات [www. Al -mnofia .com](http://www.Al-mnafia.com)
- (٧١)كمال احمد علي ابو شاويش ، مصدر سابق ، ص ١٥٠ .
- (٧٢)المصدر نفسه ، ص ١٥١ .
- (٧٣)المصدر نفسه ، الصفحة ذاتها.
- (٧٤)ديفيد سلطان ترجمة عمرو زكريا ، أسرار التطبيع بين مصر وإسرائيل - تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل -النموذج المصري ، دار بن لقمان، ٢٠٠٩ ، ص ١٨٥ -١٩٤



. ولقد سبق أن صرح المشير طنطاوي في لقاء مع السفير الإسرائيلي دافيد سلطان عام ١٩٩٣ أن لمصر وإسرائيل تحديات مشتركة وهي إيران والإرهاب. ينظر: عمرو زكريا خليل ، الثورة المصرية ومستقبل العلاقات المصرية الاسرائيلية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية ، بحث متاح على الموقع الآتي www.flat6labs.com (٧٥) د. محمد السعيد ادريس ، مصدر سابق .